السوق الشرق أوسطية

بين مؤتمر مدريد ١٩٩٠
و
مؤتمر الدوحة الأقتصادى ١٩٩٧

دكتور/ عطية عبد الحليم صقر

أستاذ مساعد المالة العامة في كلية الشريعة والقانون

بالقاهرة بجامعة الأزهر

السوق الشرق اوسطية

هو أحد ثلاثة بدائل أو خيارات مطروحة وبقوة علي الساحة الاقتصادية فى مصر والأمة العربية علي الأقل من الناحية البحثية أو الاكاديمية، للتعاون الاقتصادى بين دول المنطقة العربية والدول المجاورة لها، والبديلين الآخرين هما:

- التعاون البيني (العربى - العربى).
- التعاون الأوروبى المتوسطى.

وإذا كان التعاون البينى العربى، من الناحية النظرية، قد قطع شوطا في طريق التنفيذ، والخروج إلي عالم الواقع، إلا أن الخيارين الآخرين المشار اليهما مازالا فى طور المشروعات.

وإذا كان التعاون البينى العربى، يعبر عن حقيقة واقعة وراسخة في الوجدان العربى، وتدعمه كثير من المقومات والثوابت والروابط بين دول وشعوب المنطقة، كالدين والجنس واللغة والعادات والتقاليد والسلوكيات والمصير المشترك والجغرافيا السياسية والاقتصادية والتاريخ وغيرها من المقومات إلا أنه ومع كل أسف، يعد من أقل البدائل فرصا للنجاح في الوقت الراهن ويكفى للاستدلال علي ذلك أن نسبة التبادل التجارى بين الدول العربية لا تشكل سوى ٦٪ فقط من حجم تجارتها العالمية، ويمكن ارجاع ذلك إلي ما أصاب الوطن العربى خاصة بعد حرب الخليج الثانية من حالة تفكك وفقدان للثقة بين دوله وشعوبه، وتشرذم علي الذات، نالت وبشدة من قوته وفاعليته، وجمدت من قدراته، وجعلت ارادته أكثر قبولا للخضوع للآخرين.

وهو الأمر الذى اتاح الفرصة، لأصوات بدأت تعلو، وتعلن صراحة أن حل مشكلات التنمية والأمن فى المنطقة، إنما يكمن في بناء نظام اقليمى جديد، قادر علي مخاطبة، ومواجهة مشاكل المنطقة، برؤية جديدة ومنطق جديد، وسياسات أكثر واقعية وفاعلية.

بيد أن هذه الاصوات تنقسم علي نفسها إلى قفريقين، فمن مؤيد للنظام الشرق أوسطى، الى مؤيد للنظام الأوروبى المتوسطى.

غير أنه وإن كانت محاولات التعاون الأقتصادى البينى العربى العربى تكتنفها كثير من الصعوبات فما هى العوامل التى تضمن أن التعاون الشرق أوسطى، أو الأوروبى المتوسطى ،لن يواجه بمثل هذه الصعوبات والعقبات، خاصة وأن أغلب أطراف أى من الخيارين واحدة؟

سؤال نطرحه قبل نهرول إلى أحد البديلين المطروحين على الساحة وقبل أن يغيب أو يغيب عن أذهاننا، أننا جزء من وطن عربى، ومن نظام عربى، وأن أى خيار أخر للتعاون الاقتصادى الاقليمى، غير الخيار العربى، لا ينبغى أن يتمخض أو أن يفضى إلى خلق نظام اقليمى جديد، يحل محل النظام العربى، ويستبعده.

فان انتماءنا الى النظام العربى، ليس انتماء مصالح أو منافع، بحيث يرتبط بها وجودا وعدما أو يتغير بتغيرها، وإنما هو انتماء هوية ومصير وأصل وجود وتاريخ وحضارة، ودين ولغة وثقافة ومصالح ومخاطر مشتركة.

غير أننا وإن كنا نحرص ونؤكد على الانتماء العربى، وعلى دعم الخيار العربى، إلا أن ذلك لا يعنى أننا نرفض بحث أو مناقشة الخيارات الأخرى المطروحة فقد أصبح مألوفا فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، ازدواجية أو تعدد الانتماء إلى أكثر من نظام اقليمى واحد فى آن واحد. وسوف نعنى الآن ببحث التعاون أو الخيار أو السوق الشرق أوسطى.

الارهاصات الأولى للتعاون الشرق أوسطى:

يمكن التأريخ لبداية ظهور فكرة التعاون الاقليمى فى الشرق الأوسط، بانعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩٠ لمناقشة إمكانيات احلال السلام فى الشرق الأوسط، حيث بدأت صيغة هذا الخيار تزحف على المنطقة العربية بخطوات عملية فى أعقاب المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية فى مدريد، حيث تمخضت هذه المفاوضات عن تأييد

جميع المعنيين بالصراع العربى الاسرائيلى لفكرة إقامة مسارين متوازيين للمفاوضات العربية الاسرائيلية.

أولهما: وهو المسار الثنائى بين اسرائيل من جانب وكل من فلسطين وسوريا ولبنان والأردن، كل على حدة من جانب آخر، ويهدف هذا المسار إلى فض الخلافات وتسوية المنازعات بين الطرفين المتنازعين.

وإذا كانت المفاوضات الثنائية المشار إليها تتعرض لبعض القضايا الأقتصادية المتعلقة بترتيبات التعاون الأقتصادى والجمارك والمواصلات وغيرها من المجالات التنموية، إلا أنها فى المآل الأخير، ثنائية الطابع والهوية وقاصرة فقط على الدولة العربية المفاوضة وإسرائيل.

ثانيهما: وهو المسار متعدد الأطراف، والذى يتعرض لكافة الترتيبات الأقتصادية والمائية والبيئية ونزع السلاح واللاجئين وغيرها، وقد شكلت لجان لبحث هذه المجالات على المستوى الاقليمى، بهدف رسم خريطة جديدة للشرق الأوسط بعد احلال السلام.

وعلى الرغم من تعدد وجهات النظر، حول طبيعة التعاون الاقليمى المزمع اقامته، ومدى أولويته على السلام أو أولوية السلام عليه، على أعتبار أن السلام هو الدافع على التعاون، أو أن التعاون هو الممهد للسلام فعلى الرغم من ذلك، إلا أنه يمكن القول بأن المفاوضات متعددة الأطراف آنفة البيان، كانت البداية الحقيقية لمعظم الخطط والتصورات التى تعرضت للتعاون الاقليمى الشرق أوسطى.

ومن هذا المنطلق يرى بعض الاقتصاديين العرب أن التعاون الشرق أوسطى يعد فاتورة السلام لاسرائيل، وإذا تفهمنا ذلك استطعنا أن ندرك مغزى الضغوط التى تمارسها بعض القوى العالمية على دول المنطقة المعنية من أجل قيام السوق الشرق أوسطية، وأن ندرك فى الوقت نفسه الهدف الرئيسى من وراء قيام هذه السوق، وهو أن تكون اسرائيل جزءا من نسيج الشرق الأوسط، ومحور ارتكاز للنشاط الأقتصادى

فيه، وذلك بصرف النظر عن من هم باقى أعضاء السوق، وذلك بما من شأنه أنه لا قيام لفكرة السوق الشرق أوسطية إذا استبعدت اسرائيل من عضويتها.

عقبات تعترض قيام السوق الشرق أوسطية:

إننا إذا نحينا جانبا القبول العربى لفكرة السوق وأنه لم يصبح كاملا بعد والقبول الشعبى لفكرة اندماج اسرائيل فى النسيج العربى، حيث يمكن التغلب على هاتين العقبتين مستقبلا، تأسيسا على أن السلام قد أصبح هو الخيار الاستراتيجى العربى فى الوقت الحاضر.

إلا أن هناك عددا من العقبات والصعاب تعترض قيام السوق من أهمها:

١- أن السلام لم يتحقق بعد وأن المفاوضات الثنائية لا حلاله شبه مجمدة بسبب تعنت اسرائيل وتنصلها من تنفيذ ما وقعته من اتفاقات سابقة ومن جانبها فقد حددت الدول العربية الرئيسية فى المنطقة موقفها تجاه مشروعات التعاون الاقليمى فيما يلى:

أ- ان عملية السلام كل لا يتجزأ وأساسها صيغة الأرض مقابل السلام.

ب- ان التعاون الاقليمى ليس هو السلام وليس بديلا عنه.

جـ- ان البداية الحقيقية والصحيحة لأى تعاون أقليمى تنطلق من تحديد مبادئه وأسسه وأهدافه.

د- ان التعاون الاقليمى الحقيقى ينهض على ثلاث محاور هى: الحقوق المشروعة - السيادة القومية على الموارد الطبيعية، وتوازن المصالح.

والمحصلة النهائية لهذا الموقف تتلخص فى:

أ- حتمية احراز تقدم ملموس فى المباحثات الثنائية، كمدخل لاغنى عنه للمباحثات متعددة الأطراف.

ب- ضرورة الالتزام بصيغة الأرض مقابل السلام، وتنفيذ القرارات الدولية والاتفاقيات المبرمة، كأساس لأى مباحثات حول التعاون الأقليمى.

٢- أما العقبة الثانية التى تعترض قيام السوق الشرق أوسطية فتمكن فى الصعوبة الحقيقية فى تحديد مدلول الشرق الأوسط، وحدوده الجغرافية.

الشرق الأوسط [المدلول والتحديد الجغرافى]:

لقد شهد مصطلح الشرق الأوسط على امتداد عمره الذى يناهز القرنين من الزمان، جدلا واسعا حول مفهومه وتحديد جغرافيته. ويرجع هذا الجدل إلى ارتباط كل مفهوم يظهر له، بمصالح أطراف وقوى سياسية أخرى من خارجه، بما كان من شأنه أن ظلت الحدود الجغرافية للشرق الأوسط، تضيق وتتسع تبعا لحجم مصالح هذه القوى الخارجية.

ولا نبالغ إذا قلنا: بأنه من الصعوبة بمكان وضع خريطة محددة لاقليم الشرق الأوسط وذلك للاعتبارين الآتيين:

١- ان اطلاق تسمية الشرق الأوسط على هذه البقعة من العالم قد جاء من خارجها، فى الوقت الذى كانت فيه غالبية دول المنطقة تتعرض للمد الأستعمارى الأوروبى.

٢- ان مصطلح الشرق الأوسط قد ارتبط ظهوره تاريخيا بعدة أحداث كبرى منها:

أ- ظهور المسألة الشرقية فى القرن التاسع عشر.

ب- المد الأستعمارى الأوروبى فى اقاليم التركة العثمانية.

جـ - قيام دولة اسرائيل عقب حرب١٩٤٨.

د- هزيمة العرب فى حرب يونية ١٩٦٧ وظهور مشكلة الشرق الأوسط على

ساحة السياسة العالمية.

هـ -اتفاقيات السلام بين بعض دول الجوار وبين اسرائيل.

ومع كل حدث من هذه الأحداث التاريخية كان مفهوم الشرق الأوسط وتحديد جغرافيته بضيق ويتسع، **ومن ذلك:**

١- ان وزير الخارجية الأمريكى دالاس، قد عرف الشرق الأوسط عندما أرادت الولايات المتحدة شغل الفراغ الذى أحدثه جلاء القوات الاستعمارية الأوروبية عن دول شرق وجنوب البحر المتوسط بأنه: المنطقة الواقعة بين ليبريا غربا والباكستان شرقا وتركيا شمالا، وشبه الجزيرة العربية جنوبا. وهذا التعريف يعنى: ان اقليم الشرق الأوسط يضم عدة مجموعات من الدول على النحو التالى:

أ- **دول وسط افريقيا وهى:** ساحل العاج، وغانا، وتوجو، وبنين، وفولتا العليا، ومالى، ونيجيريا، والنيجر، وتشاد، والسودان، وأثيوبيا.

ب- **دول شمال غرب أفريقيا وهى:** ليبريا، وسيراليون، وغينيا، والسنغال، وموريتانيا، والصحراء المغربية، والمغرب ،والجزائر، وتونس.

جـ- **دول شمال افريقيا وهى:** ليبيا، مصر.

د- **دول شمال وشرق البحر المتوسط هى:** تركيا، وسوريا، ولبنان، وفلسطين، واسرائيل.

هـ- **دول شمال شبه الجزيرة العربية وهى:** العراق، والأردن.

و- **دول شبه الجزيرة العربية وهى:** السعودية، واليمن، وسلطنة عمان، والامارات العربية المتحدة، وقطر، والبحرين، والكويت.

ز- **دول أسيوية أخرى وهى:** أفغانستان، وايران، والباكستان.

ويلاحظ أن هذا التعريف يوسع وبدرجة كبيرة من نطاق وجغرافية اقليم الشرق

الأوسط، حيث كان دالاس، يرغب في أن تبسط الولايات المتحدة الأمريكية نفوذها علي أكبر عدد من الدول في المنطقة، عن طريق المساعدات الاقتصادية والعسكرية الامريكية لهذه الدول .

وتجتزيء دائرة المعارف الامريكية من هذا الشرق أوسط الواسع الذي قدمه دالاس، شرق أوسط أضيق نسبيا يضم : مصر والدول العربية الأسيوية واسرائيل وتركيا وقبرص وايران .

ويأخذ جورج قرم بتعريف مشابه يستبعد فيه أفغانستان وليبيا والسودان مع أنها شرق أوسطية الانتماء،ولو بحكم عدم قابليتها للتصنيف في عداد الشرق الأقصي أو المغرب الأقصي، ويقصر تعريفه علي البلدان العربية الأسيوية واسرائيل ومصر علاوة علي تركيا وايران .

ومن الواضح أن هذا التعريف يكاد يكون هو المقصود عند الترويج للخيار الشرق أوسطي، والترتيبات المترتبة بهذا الخيار، وذلك لسببين هما :

أ - استبعاده لدول المغرب العربي الخمس (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا) وقطع أية روابط تربطها بالشرق العربي، والتخطيط لالحاقها بالاتحاد الاوروبي ضمن ما يسمي بالخيار المتوسطي أو صيغة ٥+٥ وهي صيغة تهدف الي خلق منطقة حرة بين الدول الأوروبية المتوسطية الخمس وهي : فرنسا و ايطاليا وأسبانيا والبرتغال واليونان، والدول المغاربية الخمس .

ب - ادماج اسرائيل كشريك كامل في الترتيبات الشرق أوسطية الجديدة[١] .

---

(١) راجع : أ. د. محمد ابراهيم منصور - الاقتصاد المصري والخيار الشرق أوسطي - بحث مقدم الي مؤتمر الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية تحت عنوان : التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط - قسم الاحتمالات والتحايات ١٤ - ١٦ مايو ١٩٩٤ .

٢- وقد أوردت أ. د. اجلال راتب الأستاذ بمعهد التخطيط القومى فى بحث لها بعنوان : التعاون الاقليمى فى الشرق الأوسط، من أعمال ندوة متطلبات التنمية فى الشرق الأوسط المنعقدة بالاسماعيلية فى الفترة من ٢٤ - ٢٦ سبتمبر ١٩٩٦ عدة مفاهيم للشرق الأوسط منها :

- ما يراه ليونارد بيندر من أن الشرق الأوسط هو المنطقة الممتدة من ليبيا الى ايران الى جانب مناطق هامشية تضم : افغانستان وباكستان ودول المغرب العربى، ومنطقة مركزية تشمل الدول العربية الاخرى واسرائيل .

- أما كانتور وسبيجل فقد قاما بتقسيم المنطقة الى : مركز ويضم : مصر - العراق - لبنان - السودان - الاردن - سوريا - شبه الجزيرة العربية . وإلى حدود خارجية وهى : اسرائيل - تركيا - ايران - افغانستان .

- بينما قسمه مايكل بريشر الى ثلاث مناطق متداخلة هى :

أ) المركز ويضم : مصر - اسرائيل - سوريا - العراق - الاردن - لبنان .

ب) الحدود الخارجية وهى : الجزائر - الكويت - السعودية - ايران - تركيا - قبرص - اثيوبيا .

ج) اطار محيط ويشمل : الصومال - اليمن - السودان - ليبيا - تونس - المغرب - موريتانيا، بالاضافة الى تركيا واسرائيل .

والخلاصة اذن : أن هناك اضطرابا واضحا فى تحديد اقليم الشرق الأوسط، يزيد من حدته التداخل الواضح بين الشرق الأوسط ومناطق اخرى على خريطة العالم مثل جنوب غرب آسيا، والشرق الأدنى، وشمال افريقيا والعالم العربى .

وقد افضى هذا الاضطراب بالبعض إلى التشكك فى وجود هذا الاقليم أصلاً وهو ما دفع ببعض الباحثين العرب ومنهم الاستاذ الدكتور على الدين هلال الى رفض مصطلح الشرق الأوسط، حيث إنه لا يشير الى منطقة جغرافية محددة، ومتعارف عليها .

٣ - كما يعترض قيام السوق الشرق أوسطية عقبة ثالثة هى : أن اقليم الشرق الأوسط وإن كان من الناحية الجغرافية، بشكل كتلة أو وحدة جغرافية واحدة بحكم اتصال دوله وتجاورها، إلا أن تعدد أجناس شعوبه (سلمى - حامى - آرى) وتعدد قومياته (عربية - فارسية- تركية- حبشية- يهودية- صهيونية) وتعدد لغاته (عربية - عبرية - فارسية - كردية) وتعدد ثقافاته (اسلامية - علمانية) وتعدد دياناته (يهودية - مسيحية - اسلام) بل وتعدد الملل والنحل داخل الدين الواحد، كل ذلك قد أدى الى تباعد شعوبه بل وإلى نشأة صراع القوميات بينها، نتيجة لعدم تجانسها، بل ولتعارض قيمها ومصالحها وأهدافها حيث نشأ الصراع الفارسى العربى، والتركى العربى، والاسرائيلى العربى وهى صراعات سوف تظل كامنة تهدأ احيانا وتطفو احيانا أخرى تبعا للمتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية، وتبعاً لمفهوم الأمن لكل قومية، ومدى تحريك القوى الخارجية واستغلالها للنعرات القومية لشعوب المنطقة، وهذا ما يشكل فى حد ذاته عائقا امام الخيار الشرق أوسطى.

٤ - أضف الى عوائق قيام السوق الشرق أوسطية، التعدد بل والتباين الواضح فى النظم والعقائد السياسية السائدة بين دول المنطقة، حيث تسود فيها خمس نظم سياسية هى

أ- نظم جمهورية ليبرالية أو تعددية (اسرائيل - تركيا - لبنان) .

ب- نظم جمهورية شبه ليبرالية أو تعددية (مصر - فلسطين) .

ج- نظم جمهورية شبه مطلقة (العراق - سوريا - ايران)

د- نظم ملكية شبه مقيدة (الكويت - الاردن) .

هـ- نظم ملكية شبه مطلقة (باقى الدول الخليجية) .

وهذا التعدد فى النظم السياسية يجعل دول المجموعات الخمسة المتقدمة تتفاوت فى القدرة على اتخاذ القرار السياسى فى شأن عضوية أى خيار للتعاون الاقتصادى الاقليمي، حيث تتدرج هذه القدرة من القوة الى الضعف، حيث تعتبر دول

المجموعة الأولى اقل المجموعات قدرة على الانضمام الى أى صيغة للتعاون الاقليمى، والعكس صحيح بالنسبة لدول المجموعة الخامسة، وذلك من حيث أن التعدد الحزبى القائم والسياسة الانتخابية الليبرالية السائدة فى دول المجموعة الأولى، تجعل من اليسير تغيير القيادة الحاكمة فى الدولة، وبالتالى تغيير نوجهها نحو خيارات التعاون الاقتصادى المطروحة وقد لمسنا هذا بالفعل فى اسرائيل، بعد أن حل حزب الليكود محل حزب العمل فى الانتخابات الأخيرة، وعمد الى عرقلة المفاوضات الثنائية بين اسرائيل وجيرانها العرب فتأثرت تبعاً لذلك المفاوضات متعددة الأطراف فى شأن التعاون الاقتصادى الاقليمى (**الشرق أوسطى**) .

أما بالنسبة لتعدد وتباين العقائد السياسية فاننا نلحظ الآتى :

أ- تعتنق اسرائيل عقيدة مركبة من أن الشعب اليهودى هو شعب الله المختار، وأن أرض اسرائيل هى أرض الميعاد وأن حجم اسرائيل من النيل الى الفرات، وهذا يعنى بوضوح تصادمها عقائدياً مع جيرانها، فضلاً عن أنها تعتنق مبادىء الليبرالية الغربية القائمة على التعدد الحزبى غير المقيد، والانتخابات العامة الدورية وتداول السلطة .

ب- تعتنق ايران مبادىء ثورتها الاسلامية منذ عام ١٩٧٩ القائمة على تأسيس الدولة الاسلامية على قواعد المذهب الشيعى الاثنى عشرى، والذى يعتبر العقيدة السياسية الرسمية للنظام، وتسعى ايران الى تصدير مبادىء ثورتها الى دول الجوار .

جـ- تعتنق كل من العراق وسوريا مبادىء القومية العربية لحزب البعث العربى الاشتراكى الحاكم فى سوريا منذ عام ١٩٦٣ وفى العراق من عام ١٩٦٨، وهذه العقيدة تؤكد على وحدة الشعب العربى والتصادم مع اسرائيل .

د- تعتنق السعودية رسمياً مبادىء الشريعة الاسلامية، وتعتبر القرآن الكريم دستوراً لها، ويتمتع الأئمة بنفوذ قوى باعتبارهم فقهاء المذهب الوهابى الذى تأخذ به الدولة .

هـ- تعتنق تركيا رسمياً المبادىء الليبرالية العلمانية، مع التركيز على فصل الدين عن الدولة ومناهضة الأصولية الاسلامية .

و- لا تعتنق بقية دول المنطقة ومنها مصرأية عقيدة سياسية محددة .

ونحن لا نستطيع إغفال أثر العقيدة السياسية على تنشئة الشعوب، حيث يربى النشء الاسرائيلى مثلا على الشعور بالتفوق والتميز تجاه العرب باعتبار أنه شعب الله المختار، وحيث يربى النشء فى سائر الدول ذات العقائد السياسية على مبادىء عقائدها، ولا شك أن هذا مثلاً يجعل من العسير اقامة تعاون اقتصادى بين اسرائيل وايران، وبين ايران والعراق، وبين اسرائيل ومعظم الدول العربية، بينما يسهل هذا التعاون بين اسرائيل وتركيا .

٥- عوائق أخرى : وهناك عدد آخر من العوائق أمام قيام السوق الشرق أوسطية نكتفى بالاشارة اليها فيما يلى :

أ- عدم الاستقرار السياسى فى بعض دول المنطقة .

ب- نصيب الفرد من الدخل القومى .

جـ- التحالفات الدولية والاقليمية لدول المنطقة .

د- رواسب الصراعات السابقة .

هـ- تجارب الالتزام بالاتفاقيات اللاحقة .

و- توزيع المغانم والمغارم .

ز- ضآلة التجانس بين الاقتصادات الشرق أوسطية .

الصيغ التى يمكن تصورها للتعاون الشرق أوسطى[1]

سبق أن ذكرنا أن أى صيغة للتعاون الاقليمى الشرق أوسطى، لا تكون اسرائيل شريكاً كاملاً فيها، تعد مرفوضة من قبل الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها الغربيون وانطلاقاً من هذا الأساس، فاننا يمكن أن نتصور ثلاث مجموعات من صيغ هذا التعاون تتفرع كل منها الى مجموعتين فرعيتين على النحو التالى :

١- التعاون بين الدول العربية واسرائيل فقط، وهذه الصيغة قد تشمل كل الدول العربية (**دول المشرق والمغرب وشبه الجزيرة العربية**) وقد تقتصر على بعضها .

٢- التعاون بين الدول العربية وكل من تركيا واسرائيل فقط، وهذه الصيغة مثل سابقتها قد تشمل كل أو بعض الدول العربية وكل من تركيا واسرائيل .

٣- التعاون بين الدول العربية وكل من تركيا وايران واسرائيل، وهذه الصيغة كسابقيتها قد تشمل جميع أو بعض الدول العربية وكل من تركيا وايران واسرائيل .

وتشير بعض الدلائل ومنها : صيغة ٥+٥ التى سبقت الاشارة اليها، وفتور بعض دول المغرب الأقصى فى تناولها لصيغة التعاون الشرق أوسطى، وأزمة لوكيربى بين الولايات المتحدة وليبيا، والخلافالت المفتعلة من جانب الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين مع كل من السودان والعراق وايران، والتقارب التركى الاسرائيلى الذى استجد مؤخراً الى أمرين جوهريين هما :

أ- أن دول المغرب العربى الخمس والسودان وايران تعد مؤقتاً خارج هذه الصيغ.

ب- أن الدول المعنية بهذه الصيغ هى : مجموعة دول المشرق العربى، ومجموعة الدول الخليجية الست وكل من مصر والعراق من الدول العربية ثم اسرائيل وتركيا من خارج النظام العربى .

---

(١) راجع في نفس المضمون : د. محمد صفي الدين خربوش في بحث له بعنوان : المحددات السياسية وصيغ التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط .

مستويات التعاون الشرق أوسطى :

إن التعاون الاقتصادى الاقليمى فى الشرق الأوسط، يمكن ان يتم على مستويات مختلفة ومتنوعة، سواء من حيث اطرافه أو من حيث مادته ومضمونه وصوره، وكما يرى **الاستاذ الدكتور على الدين هلال** فى كلمته أمام مؤتمر التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط، الذى نظمه قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة فى ١٣-١٤ مايو ١٩٩٤ أن البحث فى المستويات الممكنة للتعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط هو قضية بحثية هامة، ينبغى الاهتمام بها، ويتساءل سيادته :

عمن يشارك فى عملية التعاون هذه، ومتى يشارك، وهل من المطروح أن يختزل التعاون الاقتصادى الشرق أوسطى إلى تعاون عربى اسرائيلى فى مرحلة ما بعد التسوية السياسية، أو إلى تعاون بين اسرائيل وكل من منطقتى الشام والخليج فقط، وما هو موقف أطراف هامة كسوريا والسعودية من هذه المسألة وهل تضم تركيا وايران والعراق كأطراف فى معادلة التعاون الجديدة، ومتى وكيف ؟ وهل سيتخذ هذا التعاون شكل التبادل التجارى الحر بين دول المنطقة، أم سيركز على التعاون على مستوى المشروعات المشتركة فى مجالات اقتصادية محددة بعينها ؟ إنها حقاً قضايا بحثية هامة .

الافتراضات القائمة ازاء مستويات التعاون الشرق أوسطى :

لقد تعددت وجهات النظر إزاء القضايا التى تثيرها مستويات التعاون الشرق أوسطى المشار اليها فثمة من يرى أن معظم التصورات أو السناريوهات، تكاد تتفق على أن النظام الاقتصادى الشرق أوسطى الجديد، سوق يتحدد بأربع مستويات رئيسية متداخلة مترابطة، يفضى الواحد منها إلى الآخر على النحو التالى :

المستوى الأول : ويقتصر على مرحلة ربط الاقتصاد الفلسطينى فى الضفة

والقطاع بالاقتصاد الاسرائيلى، تمهيداً لدمجه واستيعابه فى الاقتصاد الاسرائيلى، وقد صار ذلك واقعاً إلى حد ما، إلا أن هناك بعض العقبات والمشاكل المتعلقة بالبنية الأساسية فى الأراضى الفلسطينية وتوجهات التنمية المشتركة وادارتها .

المستوى الثانى : اقامة تجمع اقتصادى ثلاثى يجمع بين الاردن والكيان الفلسطينى واسرائيل، على غرار الاتحاد الاقتصادى القائم بين دول البينيلوكس الاوروبية وثمة من يرى أن هذا المستوى يمثل الصورة المصغرة للسوق الشرق أوسطية والتى قد تؤدى الى انسلاخ الجزء الاردنى والفلسطينى عن الجسم العربى ودخوله فى فلك اسرائيل .

وقد بدأت اسرائيل بالفعل منذ مؤتمر مدريد الاعداد لاقامة هذا المستوى ادراكاً منها أن انتهاء الاحتلال الاسرائيلى للضفة الغربية وقطاع غزة أمسى أمراً محتملا، ومن ثم فانها قد بدأت التهيئة العملية لاقامة هذا التجمع حتى تعوض اقتصاديا انحسارها العسكرى والسياسى .

المستوى الثالث : ويقام عقب تعميق السلام مع كل من سوريا ولبنان، ويمكن عنده اقامة منطقة تجارية حرة تضم كلاً من مصر واسرائيل والاردن والسلطة الفلسطينية وسوريا ولبنان، وتهدف الى زيادة التبادل التجارى مع اقامة مشروعات مشتركة، وفتح الحدود القومية، واقامة النواة الرئيسية للسرق الشرق أوسطية .

المستوى الرابع : ويأتى عقب الغاء جميع اشكال المقاطعة العربية لاسرائيل، حيث تقام فى ظله منطقة موسعه للتعاون الاقتصادى، تضم بالاضافة الى دول منطقة التبادل التجارى الحر، دول مجلس التعاون الخليجى، ولا يقتصر التعاون خلالها على مجرد تحرير التجارة الخارجية فيما بين الدول الأعضاء، بل يمتد ليشمل تحرير انتقال الافراد ورءوس الاموال[1] .

(١) راجع: أ. د. سعد طه علام- معهد التخطيط القومي- بحث بعنوان: الشرق أوسطية والتكامل الاقليمي مقدم الي ندوة: متطلبات التنمية في الشرق الأوسط- الاسماعيلية سبتمبر ١٩٩٦ .
وراجع: د. محمد صفي الدين خربوش- صيغ التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط مرجع سابق .

جوهر اقامة السوق الشرق اوسطية :

تكاد الآراء أن تجمع على ان خلق منطقة التجارة الحرة بين اسرائيل ودول الطوق، في آفاق عام ٢٠١٠ هو عين ما تقصده عبارة السوق الشرق أوسطية .

والبعض يتوقع خلال هذه المرحلة الارتقاء بالمنطقة التجارية الحرة من مستوى الغاء العوائق الجمركية وغير الجمركية أمام تدفق السلع والخدمات عبر الحدود القومية للدول الاعضاء مع تبادل شرط الدولة الأولى بالرعاية فيما بين هذه الدول، مع احتفاظ كل دولة عضو بنظامها الجمركى وسياستها التجارية الخاصة بها فى مواجهة الدول الأخرى غير الأعضاء، إلى مستوى الاتحاد الجمركى الاقليمى الذى يجمع بين المنطقة الحرة والسياسات التجارية الموحدة بين الدول الأعضاء فى مواجهة الدول غير الأعضاء

فاذا تم اكتمال اقامة المنطقة الحرة المشار اليها، والارتقاء بها الى مستوى الاتحاد الجمركى الاقليمى، أصبح الطريق ممهداً لاقامة السوق المشتركة الشرق أوسطية التى تضم الى جانب دول المنطقة الحرة، دول الخليج العربية الست، وفى ظل هذه السوق لن تكون هناك أية قيود على تدفقات عناصر الانتاج عبر الحدود القومية لاعضائها .

توقعات التوزيع للانشطة الاقتصادية بين دول السوق الشرق أوسطية :

من المتوقع أن يصاحب قيام السوق الشرق أوسطية قدر كبير من التخصص فى الانتاج بين الدول الاعضاء يمكن تصوره فيما يلى :

أ- من المتوقع أن تتخصص مصر فى انتاج الصناعات التحويلية الثقيلة كالحديد والصلب والصناعات الهندسية وصناعة السيارات والمحركات والصناعات المعدنية بشكل عام .

ب- ومن المتوقع ان تتخصص سوريا فى صناعة المنسوجات، والصناعات

الغذائية وبعض الصناعات التحويلية الاستهلاكية .

جـ- ومن المتوقع أن تتخصص الاردن ولبنان فى بعض الصناعات الاستهلاكية والغذائية والخدمات .

د- أما دول الخليج ومنها العراق فمن المتوقع أن تتخصص فى الصناعات البتروكيماوية وما يرتبط بها .

هـ- وأما اسرائيل، فباعتبار انها سوف تكون قلب السوق فمن المتوقع أن يتعمق تخصصها فى الصناعات الالكترونية الدقيقة والطائرات والحاسبات والآلات الهندسية والصناعات المتقدمة .

وهذا النمط من التخصص يتماشى مع التطور المستهدف لدول العالم الثالث - بخلاف اسرائيل - حيث الاتجاه السائد فى العالم المتقدم، هو نقل الصناعات التحويلية الملوثة للبيئة، والمستهلكة للطاقة، وذات الأرباح المنخفضة الى الدول الاقل نمواً، فى الوقت الذى تنتقل فيه الدول المتقدمة - ومنها اسرائيل بالطبع - إلى عصر ما بعد التصنيع (**عصر المعلومات**) حيث تتوزع صناعاتها على ثلاثة محاور هى : الصناعات الالكترونية الدقيقة - البرامج - وصناعات الفضاء والطيران والهندسة الحيوية والوراثية[1] .

ايجابيات قيام السوق الشرق أوسطية :

يمكن الوقوف على عدد من الايجابيات التى سوف توفرها قيام السوق الشرق أوسطية للدول الأعضاء ومنها :

١- خفض ميزانيات الدفاع لكل دول المنطقة، نتيجة لاستتباب السلام، ويؤدى ذلك الى دفع عمليات التنمية والنمو ورفع مستوى معيشة شعوب الدول الاعضاء

(١) أ. د. سعد طه علام - الشرق أوسطية والتكامل الاقليمي - مرجع سابق .

واحساسها بالأثر الاقتصادى للسلام .

٢- تدفق رءوس الاموال الاجنبية، والوطنية المهاجرة، نتيجة للاستقرار السياسى والأمنى الذى ستوفره حالة السلام، ويمكن للمنطقة العربية أن تتحول بذلك من أكبر مصدر لرؤس الاموال (**حيث تقدر الاستثمارات العربية خارج الوطن العربى بنحو ٦٧٠ مليار دولار عام ١٩٩٠**) إلى أكبر مناطق جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

٣- إتساع حجم السوق أمام منتجات الدول الأعضاء، وبالتالى إعطاء الفرصة لمشروعات المنطقة للوصول الى الحجم الامثل للمشروعات، فضلاً عن أن السوق كتكتل اقتصادى سوف يسمح بزيادة التخصص وتقسيم العمل بين الدول الاعضاء والاستفادة من المزايا النسبية المتوفرة لكل دولة، بما يؤدى الى خفض تكاليف الانتاج وزيادة عائد عناصره، وقد تؤدى المنافسة الحرة بين المنتجين فى داخل السوق إلى رفع الكفاءة والجودة وتبادل الخبرات .

٤- لا شك أن قيام السوق الشرق أوسطية، سوف يحقق هدف اسرائيل فى أن تصبح جزءا فاعلاً من نسيج المنطقة العربية، وفى أن تخلق قيادة يهودية للشرق الأوسط كله فى مجال التطور الاقتصادى .

٥- فى إطار السوق الشرق أوسطية، سوف يتم علاج الكثير من المشاكل المعلقة فى شئون المياه والعمالة والحدود، حيث يصبح الهدف المعلن لدول السوق هو زيادة نقاط الالتقاء وتقليل نطاق الخلافات بما يخدم مصالحها اقتصاديا واجتماعيا .

محاذير اقامة السوق الشرق أوسطية[1] :

تتعالى كثير من الأصوات المتحدثة عن السوق الشرق أوسطية، بما فيهم

(١) راجع : أ. د. سعد طه علام - مرجع سابق .

مؤيدوها محذرة من أنه فى ظل الأوضاع العربية والدولية الراهنة، من حيث إن المشاركة العربية غير الجماعية أو غير المنسقة فى عمليات التفاوض لاقامة السوق الشرق أوسطية، لا تضمن المصالح العربية، ولا تحميها، بل يمكن أن تسهل عملية اختراق العناصر غير العربية للاطراف العربية، ومن حيث أن التحيز الامريكى المستمر للمصالح الاسرائيلية على حساب المصالح العربية، سوف يمكن اسرائيل من تحقيق اهداف اقتصادية كبرى على حساب العرب إذا ما قامت هذه السوق .

٢- كما أن قيام هذه السوق، يمكن أن يلغى أدواراً مؤثرة لاقطار عربية ذات الانتماء القومى العربى، حيث قد يؤدى على وجه الخصوص الى عزل مصر والسعودية وتهميش دورهما السياسى والاقتصادى والقومى على مستوى المنطقة .

٣- إضافة إلى أن قيام السوق الشرق أوسطية، سوف يؤدى الى منافسة بل إلى صراع اقتصادى من أجل تهميش أو الحد من دور القوى العربية، وزيادة القوة الاقتصادية الاسرائيلية، وقد تمتد مجالات الصراع الى إيجاد بديل لقناة السويس للتقليل من أهميتها، ومن دور مصر فى التجارة العالمية وإلى التنافس بين مصر ولبنان واسرائيل فى جذب رءوس الاموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو تنافس لن يكون فى صالح العرب، حيث تخضع معظم رءوس الأموال الاجنبية بصورة أو بأخرى للسيطرة اليهودية .

٤- قد يؤدى قيام السوق الى زيادة حدة المنافسة السياحية القائمة بين الدول السياحية فى المنطقة .

٥- لا شك أن التجارة الخارجية لاسرائيل (**الصادرات**) سوف تستفيد من الطاقة الاستيعابية الضخمة للاسواق العربية .

٦- قد يترتب على قيام السوق تعميق تبعية الاقتصادات العربية للاقتصاد الاسرائيلى، وبالتالى تكريس التخلف بين الشعوب العربية فقط، من حيث أن المستهدف ان تتخصص الدول العربية فى الصناعات الاساسية التحويلية

والاستهلاكية والبتروكيماوية، بينما تتخصص اسرائيل فى الصناعات المتطورة مرتفعة العائد، وذلك بما من شأنه حدوث فجوة فى معدلات النمو ومستويات التنمية بين الدول العربية واسرائيل .

٧- وتتعالى بعض الأصوات الرافضة لهذه السوق محذرة من أنها تستهدف الغاء الهوية العربية، وتزيد الهيمنة الصهيونية، ولا يخفى أن فى هذا التحذير مبالغة كبيرة .

آليات وترتيبات اقامة السوق الشرق أوسطية :

من المسلم به أن السوق الشرق أوسطية ما زالت فكرة افتراضية، ترد عليها الكثير من التحفظات والقيود الجغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية (السيكولوجية)، ومازال موضوع هذه السوق يطرح على موائد المفاوضات، دون مفهوم واضح أو محدد لما هو مقصود بالشكل الذى ستأخذه، أو الدول التى ستضمها .

ومن ثم فاننا إذا اردنا أن نكون واقعيين فليكن انطلاقنا نحو السوق الشرق أوسطية لا من الفكرة الافتراضية لاقامته، وانما من الترتيبات والآليات التى أخذت شكل الواقع العملى الملموس، بعد الاتفاق الاسرائيلى الفلسطينى فى سبتمبر ١٩٩٣ والتى ترجمت فى شكل مبادىء وقرارات ومواثيق وهياكل اتفاقية، ومؤتمرات اقتصادية متعددة، تعمل جميعها على توفير الارادة الجماعية لاقامة السوق .

الاتفاق الاسرائيلى الفلسطينى ١٩٩٣ وترتيبات اقامة السوق :

إن المتصفح لبعض بنود الاتفاق المشار اليه يلمس أنه يركز وبصفة رئيسية على الجوانب الاقتصادية فى العلاقات العربية الاسرائيلية، كما يلمس كذلك أنه يعمل على ربط بل دمج الاقتصاد الفلسطينى فى الاقتصاد الاسرائيلى، وهو ما يعد إشارة الى أن هذا الاتفاق قد وضع ترتيبات للمرحلتين الأولى والثانية من مراحل اقامة السوق

وآية ذلك :

أ- أن البند الثانى عشر من هذا الاتفاق، يدعو صراحة الى الارتباط والتعاون مع مصر والاردن حيث ينص على أن : « **سيقوم الطرفان (السلطة الفلسطينية واسرائيل) بدعوة كل من الاردن ومصر، للمشاركة فى تشكيل المزيد من ترتيبات التعاون والارتباط بين اسرائيل وممثلى الفلسطينيين من جهة، وحكومتى الاردن ومصر من جهة أخرى لتشجيع التعاون بينهم** » .

ب- كما أن الملحق الرابع من الاتفاق المشار اليه ينص على أن « يتعاون الجانبان فى إطار مساعى السلام المتعددة الاطراف، لتشجيع وضع برامج تنمية للمنطقة ترعاها مجموعة الدول الصناعية السبع، وتسعى للمشاركة فيه دول أخرى مهمة مثل الدول الأعضاء فى منطقة التنمية والتعاون الاقتصادى، والدول والمؤسسات العربية والقطاع الخاص .

جـ- ويعدد الملحق الرابع المائل بعض صور التعاون التى يمكن أن يتضمنها برنامج التنمية الاقتصادية للمنطقة فى :

١- تأسيس صندوق للتنمية فى الشرق الأوسط كخطوة أولى، وبنك للتنمية فى الشرق الأوسط كخطوة ثانية .

٢- وضع برنامج اسرائيلى فلسطينى أردنى مشترك لتنسيق استثمار منطقة البحر الميت .

٣- حفر قناة البحر الميت / البحر المتوسط .

٤- اقامة مشاريع لتحلية المياه وتنمية الموارد المائية .

٥- وضع برنامج اقليمى لتنمية الزراعة، ومقاومة خطر التصحر .

٦- ربط الشبكات الكهربائية، ونقل وتوزيع الغاز والنفط وموارد الطاقة الآخرى واستغلالها صناعياً .

---

(١) راجع : النص الكامل للاتفاق في جريدة الاهرام القاهرية عدد ١٥ سبتمبر ١٩٩٦ .

٧- وضع برنامج اقليمى للسياحة والنقل والاتصالات[١] .

الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى لقيام المشار اليه إذن، بعد أن ربط الاقتصاد الفلسطينى بالاقتصاد الاسرائيلس، بلور عددا من الترتيبات الاقتصادية كخطوة تمهيدية لقيام التعاون الشرق أوسطى .

الآليات المؤسسية لقيام التعاون الشرق أوسطى:

تعد المفاوضات متعددة الأطراف التى تعقد فى اطار المؤتمرات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا، وما يتبلور عنها من اتفاقات وتوصيات، أهم الآليات المشار إليها، وتكتسب أهميتها من:

١- انها تعقد بمباركة من راعيى عملية السلام فى الشرق الأوسط وبدعم منهما ومن الدول الصناعية المتقدمة، وأكبر حشد من الشركات العالمية.

٢- انها تتيح الفرصة كاملة لكل طرف للدفاع عن مصالحه وتعظيم استفادته من أية اتفاقات تعقد فى إطارها.

تباين وجهتى النظر العربية والاسرائيلية بشأن عقد هذه المؤتمرات: لقداعطت اتفاقيات السلام التى وقعتها اسرائيل مع الفلسطينيين في عام ١٩٩٣ ومع الأردن في عام ١٩٩٤ دفعة قوية للتفكير الجدى في اقامة تعاون اقليمى شرق أوسطى، لم تكن نتيجة اتفاقية كامب ديفيد وحدها ولقد اتاح امتداد عملية السلام فى مؤتمر مدريد أواخر عام ١٩٩١ الفرصة لطرح أفكار هذا التعاون، ففى سياق مؤتمر مدريد، والى جانب المفاوضات الثنائية، بدأت كذلك المفاوضات متعددة الأطراف حول قضايا المياه والبيئة والتعاون الأقتصادى واللاجئين والحد من التسليح.

ولقد كانت المفاوضات متعددة الاطراف هى التربة التى نمت فيها امكانيات طرح افكار التعاون الاقليمى الشرق أوسطى، ثم جاء توقيع اتفاقيتى السلام الفلسطينية والاردنية، ليزيل كثيرا من الحواجز النفسية والسياسية، ويتيح الفرصة لعقد مؤتمرات التعاون الاقتصادى لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وذلك بما

يعنى:

أن هذه المؤتمرات قد ولدت من رحم مؤتمر مدريد، وأنها امتداد طبيعى لعملية السلام وجزء منها، ولذا فانه كان من المنطقى والطبيعى أن تتأثر هذه المؤتمرات بأى قصور يلحق بالعملية السلمية، كما كان من الطبيعى ألا تشارك فيها سوريا ولبنان، حيث لم تتوصلا بعد الى اتفاقيات سلام مع اسرائيل.

ويتباين الموقف العربى مع الموقف الأسرائيلى فى شأن عقد هذه المؤتمرات، فبينما يرى العرب ان السلام الشامل والعادل هو أساس وركيزة أى تعاون أقليمى، بما يعنى استحالة تحقيق أى تعاون اقليمى مالم يتحقق السلام الشامل بين اسرائيل وكل دول الطوق، وأن المباحثات متعددة الاطراف لا يمكن فصلها عن المباحثات الثنائية. فان اسرائيل ترى امكانية فصل مسار المباحثات متعددة الأطراف عن المباحثات الثنائية، وكأنها بذلك تريد أن تحصل على الارض والسلام والتعاون معا، دون ان تقدم أى مقابل حقيقى لما تحصل عليه، ذلك أن فصل مسار نوعى المباحثات المتقدمين يعنى إمكانية اقامة تعاون اقتصادى اقليمى بما يعنيه من فتح للحدود الاقليمية وحرية تنقل السلع والخدمات والافراد ورءوس الاموال بدون عوائق تجارية أو غير تجارية، فى الوقت الذى لم تتوصل فيه الدول العربية إلى سلام حقيقى مع اسرائيل يتيح لها استرداد أرضها المحتلة فى مقابل السلام، وهو الأمر الذى انعكس وبعنف على المؤتمر الاقتصادى الرابع فى الدوحة ١٦-١٨ نوفمبر ١٩٩٧. وسوف نقوم حالا بالقاء الضوء على ما عقد من هذه المؤتمرات، ودورها فى نقل فكرة السوق الشرق أوسطية من الصيغة النظرية الى الترتيبات القابلة للتطبيق العلمى.

أولا: مؤتمر الدار البيضاء نوفمبر ١٩٩٤:

دعا إلى عقد هذا المؤتمر منظمتان غير رسميتين هما: مجلس العلاقات الدولية فى الولايات المتحدة الامريكية، والمنتدى الاقتصادى العالمى (**ديفوس**)،ولما كانت الدعوة الى هذا المؤتمر قد شملت رجال الأعمال والقطاع الخاص من دول عديدة، ولم تقتصر فقط على رؤساء الدول أو الحكومات، لذا فان هذا المؤتمر لم يأخذ الصفة

الرسمية

أهداف المؤتمر: لقد كان هذا المؤتمر يهدف اساسا الى اتاحة الفرصة للأطراف المشاركة فيه، لاجراء محادثات تعزز عملية السلام فى الشرق الاوسط وتخلق الفرصة لاقامة مشروعات مشتركة بين حكومات ومؤسسات وأفراد الدول المشاركة، كما كان هذا المؤتمر يهدف كذلك الى الاعتراف الفعلى بالدور الأقليمى الجديد لاسرائيل واظهارها فى صورة طبيعية، مندمجة فى الاطار الاقليمى المحيط بها، وذلك فضلا عن الالغاء أو على الأقل التخفيف من حدة المقاطعة العربية لها، وإلى حد ما فقد نجح المؤتمر فى تحقيق هذه الأهداف.

مجالات التباحث: لقد تركزت المباحثات فى هذا المؤتمر حول مسألتين جوهريتين هما:

١- انشاء آليات مالية واقتصادية وتنفيذية لدفع مسار التعاون الاقليمى الشرق أوسطى.

٢- المشروعات المشتركة، والاستثمارات الأجنبية فى المنطقة، حيث سعت كل دولة لتعظيم استفادتها من المؤتمر، الى طرح مجالات الاستثمار الرائجة لديها.

أهم التوصيات التى أسفر عنها المؤتمر: لقد أسفر المؤتمر الماثل عن عدد من التوصيات المتعلقة بما يلى:

١- انشاء بنك التنمية الاقليمى كقناة تمويلية جديدة لتوفير التمويل اللازم لعمليات التنمية فى دول المنطقة.

٢- انشاء هيئة اقليمية للسياحة.

٣- انشاء غرفة تجارية اقليمية، ومجلس للاعمال تابعين للقطاع الخاص.

٤-انشاء لجنة توجيه تضم ممثلين للحكومات، لمتابعة القضايا التى أثيرت فى المؤتمر.

٥- انشاء سكرتارية تنفيذية لمساعدة اللجنة التوجيهية يكون مقرها المغرب.

٦- التوصية بعقدالمؤتمر الثانى فى عمان - الاردن فى العام القادم.

ثانيا: مؤتمر عمان/ الاردن الاقتصادى ٢٩- ٣١أكتوبر ١٩٩٥:

وبعد هذا المؤتمر الحلقة الثانية من سلسلة المؤتمرات الاقتصادية التى تهدف الى خلق البيئة الحميدة للتعاون الاقتصادى الاقليمى فى الشرق الأوسط.

وقد وجهت الدعوة فى هذا المؤتمر إلى رؤساء الدول والحكومات المعنية، وإلى رجال الأعمال والبنوك وممثلى القطاع الخاص فى هذه الدول، كما وجهت الدعوة كذلك إلى العديد من المؤسسات المالية الدولية المانحة التى ترغب فى دعم التعاون الاقتصادى فى المنطقة.

وقد شارك فى هذا المؤتمر ممثلين عن ثلاث وستين دولة، من بينها ثلاث عشرة دولة عربية إلى جانب الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوروبى، وما يقرب من ألف من رجال الأعمال العرب.

وقد غاب عن حضور هذا المؤتمر المشاركة العربية الجماعية، والتنسيق العربى وكان لغيابهما أثر فاعل فى اختراق العناصر غير العربية، للأطراف العربيةوفى اهدار المزيد من المصالح العربية، نتيجة لما نشأ بين الدول العربية من صراع حول جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

أهم نتائج مؤتمر عمان: لقد أسفر المؤتمر الماثل عن عدة نتائج من أهمها:

١- انشاء بنك تنمية الشرق الأوسط مقره القاهرة.

٢- انشاء مؤسسة السياحة والسفر لمنطقة الشرق الأوسط والبحر المتوسط.

٣- انشاء مجلس الأعمال والتجارة الاقليمية.

وفيما يتعلق ببنك تنمية الشرق الأوسط، فقد كان رأسماله المقترح يقدر بنحو ٢٥ مليار دولار، ظلت تتناقص حتى وصلت الى ٥ مليار دولار فقط، كان من المفترض ان تمول الدول الصناعية الكبرى نسبة ٦٠٪ منها، أما النسبة المتبقية فقد

كان من المفترض ان تمولها دول الخليج العربية، إلا أن المانيا والاتحاد الاوروبى قد رفضوا التمويل، كما رفضت المملكة العربية السعودية فكرة المشاركة فى التمويل بسبب وجود بنوك وصناديق تمويل عربية قائمة بالفعل، وهى تحتاج فقط إلى رفع كفاءتها وامكاناتها، وهى تقوم بالفعل بنفس خدمات البنك المقترح، وقد اتفق على أن تكون مصر مقرا للبنك.

على أن أهم نتائج مؤتمر عمان / الاردن هى: نفاذ اسرائيل الى رأس المال العربى (**الخليجى**) عن طريق بنك تنمية الشرق الأوسط، حيث ستتاح لها الفرصة عن طريقه للاستفادة من مختلف مصادر التمويل الدولية والعربية، بعد أن كانت محرومة من مصادر التمويل العربية.

ثالثا: مؤتمر القاهرة الاقتصادى ١٢- ١٤نوفمبر ١٩٩٦:

بمشاركة من ٨٧ دولة بوفود رسمية وقرابة ٤٦٠٠ مشارك من بينهم ٢٦٠٠ من كبار رجال الاعمال فى العالم من بينهم ١٧٧ من رجال الاعمال الامريكيين و ٢٩ دولة أوروبية و ١٥ دولة عربية و ٥٢ منظمة دولية واقليمية متخصصة وعدد ضخم من وزراء الخارجية والاقتصاد فى العالم، وبحضور كلاوس شراب رئيس المنتدى الاقتصادى العالمى، وديك سبرنج ممثل الاتحاد الاوروبى، وارين كريستوفر وزير الخارجية الامريكى، ويفيجينى ياسن وزير الاقتصاد الروسى، وعلى مدى ثلاثة أيام عقد مؤتمر القاهرة الاقتصادى لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

مجالات التباحث: تم تخصيص الجلسة العامة التى عقدت فى بداية عمل المؤتمر لمناقشة المشاكل التى تواجه الاستثمار فى المنطقة، حيث تركزت مناقشتها حول السياسات وخطوات الاصلاح اللازم لايجاد المناخ المناسب للمستثمر، من خلال ازالة ما يعترض توسيع قاعدة الاستثمار فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ثم واصلت لجان المؤتمر والمشاركين فيه لقاءات العمل، للتباحث فى مجالات البنية الاساسية والسياحة والتجارة والتمويل والمتابعة، وذلك من خلال المشروعات التى تقدمت بها كل دولة من الدول الاقليمية المشاركة فى المؤتمر، حيث تقدمت مصر بعدد ١٨٨ مشروعا منها ٩٩

مشروعا صناعيا تبلغ تكاليفها الاستثمارية نحو ٣٣,٥ ثلاثة وثلاثين ونصف مليار دولار، كما تقدم الوفد الفلسطينى بدراسات جدوى لمشاريع البنية الاساسية والاجتماعية، والخدمات الصحية والتعليمية بأراضى الحكم الذاتى تبلغ قيمتها حوالى ٨٦٣ مليون دولار اضافة إلى دراسات الجدوى لمشروعات القطاع الخاص بتكلفة اجمالية حوالى ٣٦٠ مليون دولار أخرى، وحيث تقدم الوفد الاردنى بأربع وعشرين مشروعا تقدر قيمتها بنحو ثلاثة مليارات وسبعمائة مليون دولار فى قطاعات الصناعة والتعدين والاتصالات والسياحة والمياه، وحيث تقدم الوفد التونسى بعشرة مشروعات تبلغ تكلفتها حوالى مليار دولار كما تم افساح المجال لباقى الدول الاقليمية للتقدم بما أعدته من مشروعات، أتاحت لقاءات عمل المؤتمر مناقشتها، والتعاقد على اقامة بعضها مع من يرغب من المستثمرين الأجانب المشاركين فى المؤتمر.

أهم نتائج لقاءات عمل المؤتمر:

لعل أهم نتائج هذه اللقاءات وما أتاحته لكل دولة منفردة بعرض مشروعاتها الاستثمارية على المشاركين فى المؤتمر، باستقلالية تامة، هى: الغاء ما كانت اسرائيل تروج له فى مؤتمرى الدار البيضاء وعمان، من كونها محورا لكل الأنشطة الاقتصادية ذات الطبيعة الاقليمية فى منطقة الشرق الأوسط، حيث كانت تريد من ذلك ألا يتم أى مشروع استثمارى ذى طبيعة اقليمية فى المنطقة إلا من خلالها وبعد مباركتها له.

أهم نتائج أعمال مؤتمر القاهرة:

١- التأكيد على الارتباط بل والتلازم بين احلال السلام العادل والشامل فى المنطقة وفقا لمرجعية مدريد وصيغة الارض مقابل السلام وبين التعاون الأقليمى وفى قراءة لنص البيان الختامى الصادر عن المؤتمر نجده يقول: « أعرب المشاركون فى مؤتمر القاهرة الاقتصادى، عن التزامهم الثابت الذى لا يتزعزع، بتحقيق سلام عادل ودائم وشامل فى الشرق الأوسط، على أساس مرجعية مؤتمر مدريد للسلام التى تستند الى قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢، ٣٣٨، وفى هذا الاطار، أكد المشاركون مجددا

عزمهم على الثبات على الاتفاقات التى توصلت اليها الأطراف واكدوا الاهمية البالغة للتنفيذ الفورى والأمين لتلك الاتفاقيات، من جانب جميع الأطراف وبصفة خاصة على المسار الأسرائيلى - الفلسطينى، كما أعادوا تأكيد التزامهم بتوسيع وتعميق السلام، علاوة على احراز المزيد من التقدم فى جميع القضايا المعلقة على جميع مسارات التفاوض العربية الاسرائيلية فى عملية السلام، وحثوا جميع الأطراف على مواصلة السياسات والاجراءات التى من شأنها بناء الثقة بين شعوب المنطقة».

٢- اجماع المشاركين فى المؤتمر على وجود فرص هائلة للاستثماروالنمو فى المنطقة.

٣- التأكيد على الأهمية القصوى لتنمية الاقتصاد الفلسطينى ورفض سياسة اغلاق الضفة الغربية وغزة.

٤- استعراض أوضاع المؤسسات الاقتصادية التى أوصى بها مؤتمر الدار البيضاء وعمان، وفى هذا الصدد.

أ- رحب المشاركون بالتقدم الملموس الذى تحقق بانشاء مؤسسة الشرق الأوسط والمتوسط للسفر والسياحة فى تونس.

ب- أبرز المشاركون أهمية بنك التعاون الاقتصادى والتنمية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى القاهرة، وامكاناته بالنسبة لتشجيع تدفق رأس المال الى المنطقة مما يفسح المجال لاقامة مشروعات البنية الاساسية، علاوة على تطوير القطاع الخاص، وفى هذا الشأن، أعرب المشاركون عن الترحيب بالانتهاء من اتفاقية انشاء البنك، وشجعوا الدول على توقيعها، والتعجيل باجراءات التمويل والتصديق بما يسمح للبنك بأن يبدأ نشاطه فى عام ١٩٩٩.

جـ -استعرض المشاركون ما تم انجازه بالنسبة لانشاء مجلس الاعمال الاقليمى، وتعهد الاطراف المعنيون من جديد بدفع هذه المبادرة قدما.

د- سجل المشاركون استمرار الامانة التنفيذية لمؤتمرات الشرق الأوسط وشمال

أفريقيا فى الرباط فى تطوير برامجها وأنشطتها بنجاح، لتعزيز العلاقة بين القطاعين الخاص والعام فى المنطقة، وكذا تنسيق سير العمل فيما بين المؤتمرات.

هـ - استعرض المشاركون أنشطة سكرتارية لجنة متابعة مجموعة عمل التنمية الأقتصادية الاقليمية التى أنشئت بعمان طبقا لاعلان عمان، والتى بدأت نشاطها الرسمى فى مايو ١٩٩٦، كما استعرضوا كذلك لجنة المتابعة المنبثقة عنها فى مجال البنية الاساسية، والسياحة، والتجارة، والتمويل.

٥- قرر المشاركون الاجتماع مرة أخرى فى أواخر عام ١٩٩٧ فى مدينة الدوحة بدولة قطر لعقد المؤتمر الاقتصادى الرابع للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

رابعا: مؤتمر الدوحة/ قطر الاقتصادى الرابع للشرق الأوسط وشمال افريقيا:

بمقاطعة عربية فاعلة، عقد المؤتمر الماثل فى مدينة الدوحة/ قطر فى الفترة من ١٦ -١٨ نوفمبر ١٩٩٧، بضغط من الولايات المتحدة، ومشاركة عالمية تكاد تكون رمزية ومشاركة عربية جزئية فاترة.

بين المؤتمرات السابقة ومؤتمر الدوحة:

سبق وأن ذكرنا أن المؤتمرات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا، انما هى آلية أو صيغة للمفاوضات متعددة الاطراف، وأن الدعوة الى هذه المفاوضات إنما هى وليدة مؤتمر مدريد، وهى قرين المفاوضات الثنائية، ولازمة لها، وهى لذلك تتأثر بها ايجابا وسلبا،

واذا كانت الدول العربية سواء تلك التى توصلت مع أسرائيل الى اتفاقيات سلام، أو التى من خارج الطوق، قد شاركت فى مؤتمرات الدار البيضاء وعمان والقاهرة دون تحقق السلام الشامل بين اسرائيل ودول الطوق، ودون التوصل الى اتفاق سلام على المسارين السورى واللبنانى، فما ذلك إلا لأن مسيرة السلام كانت تحقق تقدما وإن كان بطيئا على المسارات الأخرى.

إلا أنه ومع تولى حزب الليكود السلطة فى إسرائيل، وتجميده لعملية السلام بل

ونكوصه عن تنفيذ الاتفاقيات التى وقعتها اسرائيل ابان حكم حزب العمل السابق، بل ونكوله عن تنفيذ ما التزم هو به من تعهدات وما وقع عليه من اتفاقات، وذلك بما من شأنه نقض عملية السلام من أساسها.

فان الدول العربية ازاء ذلك وقد فقدت الثقة فى تنفيذ اسرائيل لعهودها ومواثيقها، ترى أنه لا فائدة من مواصلة المباحثات متعددة الأطراف طالما ظلت المباحثات الثنائية مجمدة أو مفرغة من أى مضمون أو تقدم ملموس نحو السلام.

تعليق المشاركة العربية للمفاوضات متعددة الأطراف:

إن البداية الحقيقية لتعليق هذه المشاركة، قد بدأت أثناء انعقاد مؤتمر القاهرة، حين عبرت الوفود العربية المشاركة عن استيائها من التعنت الاسرائيلى والتسويف والرفض لتنفيذ ما التزمت به اسرائيل فيما وقعته من اتفاقيات، وقد جاء التعبير العربى بمقاطعة الوفود العربية للوفد الاسرائيلى، ورفض الدخول معه فيما عرضه من مشروعات ولقد تردد فى جنبات المؤتمر وقتذاك أن الوفد الاسرائيليقد انسحب من المؤتمر، كما جاء على ألسنة بعض أعضاء الوفد الاسرائيلى ما يشعر باستيائهم من سياسة حكومتهم ازاء عرقلة عملية السلام، ففى تصريح له لجريدة الأهرام القاهرية أكد جاكوب فرينكل محفظ البنك المركزى الاسرائيلى أن التقدم فى العملية الاقتصادية والعملية السياسية مطلوب لاقامة التعاون فى المنطقة، وفى تصريح آخر لنفس الجريدة انتقد رئيس اتحاد الصناعات الأسرائيلية دار بروبر سياسة رئيس الوزراء الأسرائيلى نيتانياهو التى أدت إلى اضعاف فرص التعاون الاقتصادى بين الشركات الأسرائلية والدول العربية، خاصة تلك التى وقعت اتفاقيات سلام مع اسرائيل، وأكد أن سياسة حكومته أدت إلى تراجع عدد من رجال الاعمال العرب عن اتمام مشروعات وصفقات مشتركة تم التفاوض عليها لشهور طويلة .

وفى تصريح له لنفس الجريدة أيضاً أعلن وزير الخارجية القطرى الشيخ حمد بن جاسم آل ثان أن بلاده أبلغت اسرائيل بتجميد تطبيع العلاقات معها لعدم تحقيق تقدم على المسار الفلسطينى، وقال الوزير القطرى : انه اجتمع على هامش المؤتمر

الاقتصادى مع نظيره الاسرائيلى ديفيد ليفى وأبلغه بذلك

وفى الحادى والعشرين من سبتمبر ١٩٩٧ وقبل مؤتمر الدوحة بشهرين قرر مجلس جامعة الدول العربية فى ختام أعمال دورته ال ١٠٨ الاستمرار فى تعليق المشاركة العربية فى المفاوضات المتعددة الأطراف، وتعليق الاتفاقيات والبروتوكولات الاقتصادية مع اسرائيل حتى يتم تحقيق السلام الشامل والدائم والعادل فى المنطقة وحتى تنصاع اسرائيل الى مرجعية مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذ الاتفاقيات التى توصلت اليها مع الاطراف العربية على جميع المستويات.

أسباب رفض مشاركة مصر وبعض الدول العربية المشاركة فى مؤتمر الدوحة:

لقد رفضت مصر والسعودية والامارات العربية المتحدة والمغرب المشاركة فى مؤتمر الدوحة الاقتصادى، والواقع أن هذا الرفض إنما هو تعبير عن الاصرار العربى على حتمية المواجهة الجادة للتعثر الحاد فى عملية السلام، وللتعنت الاسرائيلى والاصرار على التنكر لأبسط قواعد الشرعية الدولية، وقد يرجع احجام مصر عن المشاركة فى مؤتمر الدوحة الاقتصادى الى الأسباب الآتية :

١- وضع المجتمع الاسرائيلى بطوائفه المؤيدة والمعارضة للسلام أمام مسئولياته إذ على الجانب المؤيد للسلام أن يضغط على حكومته لتنفيذ مالتزمت به، وعلى الجانب المعارض للسلام أن يراجع نفسه ويفكر مليا فى حجم الخسائر الاقتصادية التى يمكن أن تنجم عن عزلة بلاده مرة ثانية فى المحيط الذى تعيش فيه، بعد أن رتبت أوضاعها على الاندماج فى نسيج المنطقة العربية .

٢- رفض مصر والعرب جميعا لسياسة اسرائيل الرامية الى تدمير عملية السلام وللسياسة الأمريكية التى تكيل بمكيالين لصالح اسرائيل .

٣- وضع العالم المحب للسلام أمام مسئولياته، واشعار بأن كثيراً من أوراق اللعبة مازالت فى يد العرب، وأن العرب ليسوا بالأمة المساسة أو الضعيفة التى تقف رهن اشارة الغير لها

٤- من غير المتصور أن يحدث تعاون مع دولة تحتل أراضى عربية وترفض السلام العادل، وتسعى فى نفس الوقت إلى إنشاء منظمة شرق أوسطية ذات طابع اقتصادى وسياسى فى مواجهة الجامعة العربية ومؤسساتها

٥- رفض المنطق المغلوط لحزب الليكود الحاكم في اسرائيل لمفهوم السلام الذي لا يقوم عنه علي تبادل المصالح بين دول المنطقة، وانما يقوم علي تحقيق الأمن للمواطن الاسرائيلي فقط، وهو مسئولية دولته في الأساس غير أن الليكود يريد أن يجعلها مسئولية الاطراف العربية الاخري بما يعني أن تتحول الدول العربية جميعها الي شرطي لحراسة أمن المواطن الاسرائيلي في ظل احتلال دولته للأراضي العربية ورفضها الانسحاب منها.

٦- إن المشاركة في المؤتمر لن تؤدي الي أية نتائج اقتصادية ملموسةذلك لأن عرقلة اسرائيل للعملية السلمية، رجعت بالمنطقة الي حالة التوتر التي كانت سائدة قبل مؤتمر مدريد، وهو الأمر المانع لرأس المال الأجنبي عن الاستثمار المباشر في المنطقة.

٧- فقدان القادة والشعوب العربية للثقة في التزامات اسرائيل وتعاقداتها ومن ثم فان أي تعاقدات أو اتفاقات جديدة معها، سوف تلقي نفس مصير سابقاتها في المماطلة والتسويف والتنصل والنكول عنها والخروج عليها ،فالدولة التي لا تحترم التزاماتها تفقد ثقة الغير فيها.

ويبقي السؤال الهام:

هل كان مؤتمر الدوحة الاقتصادي سرادقا لتلقي العزاء في أسطورة الشرق أوسطية، أم كان محفل عرس لعودة الروح القومية العربية الناهضة؟

وربما تجيب الأيام على هذا السؤال.

أهم المراجع

١- أعمال مؤتمر قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - مايو ١٩٩٤ بعنوان : التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط (الاحتمالات والتحديات) وعلي الأخص :

أ- كلمة أ. د/ علي الدين هلال في افتتاح المؤتمر .

ب- أ. د/ محمد ابراهيم منصور - بحث بعنوان الاقتصاد المصري والخيار الشرق أوسطي .

جـ- د/ محمد صفي الدين خربوش - المحددات السياسية وصيغ التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط .

٢- أعمال ندوة معهد التخطيط القومي - الاسماعيلية سبتمبر ١٩٩٦ بعنوان: (متطلبات التنمية في الشرق الأوسط في ظل المستجدات المحلية والعالمية) وعلي الأخص .

أ- أ. د/ إجلال راتب - التعاون الاقليمي في الشرق الأوسط (بحث) .

ب- أ. د/ سعد طه علام - الشرق أوسطية والتكامل الاقليمي (بحث)

جـ- أ. د/ مصطفي أحمد مصطفي - المشرق والمغرب العربي بين الشرق أوسطية والمتوسطية والعمل العربي المشترك (ورقة عمل) .

٣- مناقشات المائدة المستديرة التي نظمتها كلية التجارة جامعة حلوان بعنوان : تعظيم الدور العربي في مؤتمر الدوحة الاقتصادي .

٤- الأسس النظرية للتجارة الدولية والتكامل الاقتصادي (السوق الشرق أوسطية) من منشورات منظمة العمل العربية ١٩٩٦ .

٥- د/ سعد الدين ابراهيم - الرؤي المستقبلية للشرق العربي - كراسات استراتيجية .

٦- د/ أحمد سعيد دويدار - التعاون الاقليمي في الشرق الأوسط - كتاب الاهرام الاقتصادي عدد ١١٣ أول يونيو ١٩٩٧ .

٧- د/ أسامة الغزالي حرب - مصر ومؤتمر الدوحة - جريدة الأهرام .

٨- الأهرام الاقتصادي - أعداد مختلفة .